

الإضهاد

الديني

وبقية

الإخفاقات

في

العراق

المحامي والمهندس

اندرس انيس الوكيل

بالاضهاد الديني في العراق وخاصة
الاقلية المسيحية.

ففي الجانب الامني فشلت الاجهزة
الامنية في معالجة الازمة الامنية بشقيها
الجرائم الاعتيادية والجرائم الارهابية حيث
اشارت الاحصائيات الخاصة بمحاكم التحقيق
الى وصول الجرائم الى مستويات قياسية في
العالم وتجاوزت الدعاوي المسجلة لدى
ضباط التحقيق والمحققين العدليين الى اكثر
من ٥٠٠ خمسمائة دعوى لكل ضابط
ومحقق حيث ترفع تلك الاحصائيات الى
محاكم الاستئناف المسؤولة عن محاكم
التحقيق والجرائم الارهابية معروفة للجميع.
اما الجيش فلا يزال ضعيف جداً وتسليحه
ضعيف ولا يستطيع حماية العراق بل
تستطيع قوة جوية ضعيفة ان تبيده نهائياً،
حيث ان هناك ميليشيات عراقية تابعة
لأحزاب وتنظيمات معينة اكثر كفاءة منه.

اما في مجال سيادة القانون الذي شهد
اخفاق كبير تجاوز ما كان عليه الوضع في
ظل النظام السابق، فلم يخضع كبار
المسؤولين الى المحاكمة بسبب فسادهم
الاداري والرشوة كما انه لم تطبق قرارات
قضائية بحق بعض المسؤولين وقادة
التنظيمات بسبب سطوتهم ونفوذهم كما انه

افرزت المرحلة التي اعقبت سقوط
النظام البائد سلبيات كبيرة في جميع
المجالات التي تخص المواطن ولعل اهم
الاخفاقات التي رافقت هذه المرحلة هو
الجانب الامني وجانب سيادة القانون
والجانب الخدمي والاھم الجانب الخاص

وزارات التجارة والاسكان والكهرباء والنفط والاشغال والبلديات فقد فشلت فشلاً ذريعاً فهناك دراسة لألغاء البطاقة التموينية بعد ان كانت الوعود بتوسيع مفردات هذه البطاقة نوعياً وكمياً بحيث عجزت هذه الوزارة عن تقديم ربع ما كان يقدمه النظام السابق في ظل الحصار الدولي.

اما الاسكان فتدرس حالياً تقديم قرض لمن يملك قطعة ارض سكنية للموظفين وكأن مشكلة السكن التي يقدرها الخبراء بخمسة ملايين وحدة سكنية محصورة بالموظفين دون باقي المواطنين فبعد ان تفاعل المواطنين بازالة التمييز للحصول على الاراضي السكنية بموجب الامر رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ الصادر من مجلس الوزراء، حلت الكارثة مرة اخرى بتملك قطع اراضي سكنية لمنتسبي مكاتب رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه والامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الامر رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥ الصادر من مجلس الوزراء تقليداً لما كان يجري في ظل النظام السابق بتفضيل منتسبي ديوان الرئاسة وكبار الضباط واعضاء الحزب المنحل على بقية المواطنين والعجب هنا ان خدمة المنتسب في هذه المكاتب هي ستة اشهر لكون الحكومة مؤقتة وموقع كل الاراضي في بغداد وبالتالي

لا يوجد ما يعرف بـ(الفصل ما بين السلطات) بالمعنى الحقيقي وهكذا عزل بعض القضاء بسبب اصدارهم لمذكرات قبض بحق بعض المسؤولين، كما ان تطبيق القانون اتبع فيه سياسة الكيل بمكيالين فلا يزال البعض يعتبر نفسه فوق القانون اشبه ما يكون بعضو مجلس قيادة الثورة في ظل النظام السابق، بل جاءت الكارثة باعادة العمل بالمادة (١٣٦/ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية بموجب الامر رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ الصادر من مجلس الوزراء التي كانت سلطة الائتلاف المنحلة قد عطلتها حيث لا يجوز احالة الموظف على المحاكمة في جريمة ارتكبت اثناء تأدية وظيفته الرسمية او بسببها الا باذن من الوزير التابع له وبالتالي انتهى عملياً مبدأ (الفصل بين السلطات) وعادت السلطة التنفيذية الممثلة بالوزير التدخل في القضاء.

وفي نفس المجال فشلت هيئة النزاهة في عملها ولم تقدم احد من المسؤولين الى المحاكمة بسبب فساده بالرغم من ان العراق يعتبر من الدول الاكثر فساداً في العالم وحسب الاحصائيات التي قامت بها منظمة متخصصة دولية في هذا المجال، اما الجانب الخدمي اي ما تقدمه

من المعينين، كذلك عدم خبرة المسؤولين في تلك الوزارات في الادارة، فمعارضة النظام السابق في الخارج شيء والاستحواذ على منصب حكومي وقيادة دولة خارجة من حروب وحصار شيء اخر.

ولعل الاخفاق الكبير الذي حدث هو الاضطهاد الديني للاقليات المسيحية في العراق وقيام البعض بتكفيرهم بالرغم من ان هناك آيات صريحة في القرآن واحاديث نبوية تشير الى عكس ما يعامل به المسيحيين في العراق ولسنا نحن الآن في صدد مناظرة دينية ولكن قراءة واقعية وموضوعية لسور المائدة وآل عمران والنساء تجعل الكثير من يحرض على القتل واضطهاد المسيحيين في موضع حرج، والذي يؤسف حقاً عدم قيام كبار رجال الدين بتحريم تلك الاعتداءات وان ما صدر كان قليلاً وخجولاً، واعتبر حرق الكنائس انجازاً بطولياً كأنجازات آل عثمان المماثلة التي كشف التاريخ فسادهم بحيث كان رد الفعل الشعب التركي كبير بالتحول المطلق الى العلمانية والديمقراطية وتغيير احرف اللغة الى اللاتينية.

وهكذا بدأت جرائم منظمة ضد الكفاءات المسيحية المشهود لها باخلاصها وخبرتها وكفاءتها وعدم فسادها فقد قتل قضاة

كسب هذا المنتسب مئات الملايين في اشهر قليلة واغلب هؤلاء قد عملوا مع النظام السابق واستفادوا منه ايضاً خاصة القضاة المنتسبين للعمل في الدوائر المشار اليها!!!؟

اما وزارة الكهرباء فلا تزال تقدم ٣,٢٥٠ ميكاواط بينما كان يقدم النظام السابق تحت ظل الحصار الدولي ٨٠٠,٤ ميكاواط بالرغم من مرور سنتين على سقوط النظام ولا تزال حاجة البلد الى ١٠,٠٠٠ عشرة الاف ميكاواط.

وبالنسبة الى وزارة النفط فهي اسوأ وزارة خدمية عرفها العراق ودول المنطقة واعضاء دول اوبك والعالم منذ الثورة الصناعية بحيث اصبح طول طوابير السيارات يفوق بعشرة مرات طول طوابير السيارات في اوربا والولايات المتحدة خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣، وكان على الوزارة المذكورة ان تفكر بمصادر للطاقة البديلة تطبيقاً لنصيحة كيسنجر وزير خارجية امريكا آنذاك.

ولعل اهم اسباب الاخفاقات الامنية والقانونية والخدمية هو الهيمنة الحزبية والعشائرية على الوزارات المعنية وانهاير منظومة القيم والسلوك والضمائر وعدم شعورها بالمسؤولية التاريخية لدى الكثير

وتصور خاطئ ومتعمد احياناً بان المسيحيين هم الجالية الغربية في العراق خاصة بعد سقوط الكتلة الاشتراكية وانتهاء الانتحار السوفيتي وتحول العدو من عدو اشتراكي الى عدو اسلامي وهكذا كانت احداث ١١ ايلول والغزو الغربي لأفغانستان والروسي للشيشان والصربي للبوينة لتتويج لمعاداة المسيحيين ليس في العراق فقط بل في مصر والجزائر ولبنان وتركيا .

اما الاسباب المحلية فهي تاريخية معروفة احد اسبابها الجهل والامية والعشائرية وكان لتفوق المسيحيين مادياً واجتماعياً واقتصادياً يغيض البعض من الذين لا يتمنون ذلك التفوق سبب اخر، اما الاسباب المعاصرة فقد ظهرت بعد غزو الكويت وفرض الحصار الدولي على العراق بالقرار ٦٦١ وقيادة الرئيس السابق حملة ما تسمى بـ(الايمانية) وجعل نفسه قائداً للجمع المؤمن وجعل الباقي جمعاً كافراً وادخل مفاهيم متناقضة جعلت البعض يتصور ان المسيحيين كانوا خارج منظومة الحصار والجوع والمرض بسبب المساعدات وتعاطف الغرب معهم في الهجرة والتوظيف وهو عكس ما حدث لآلاف العوائل التي فقدت اموالها وشبابها ومستقبلها وتشتت في بلدان المنطقة والعالم.

مسيحيين وكذلك اطباء جراحون وخطف الكثير منهم لسرقتهم ويقال نفس الشيء للمهندسين الذين يشكلون العمود الفقري الكفوء لوزارات الاسكان والكهرباء والصناعة والتكنولوجيا والقطاع الخاص من المقاولين والشركات.

ويتميز الاب ورب الاسرة المسيحي بحرصه الشديد على تربية اولاده خلقياً وتعليمهم وايصالهم الى مراحل متقدمة من التعليم الجامعي وبالتالي يحرم نفسه من الملذات فاذا احتاج هنا الاب لا يرمي اولاده في الشوارع والاسواق التي تكون الخطوة الاولى للفساد والجريمة والمشاكل الاجتماعية واذا تمكن لا يتزوج من اخرى علناً او سراً ويكون انانياً بل يبذل كل شيء في تطوير قابليات اولاده فيشتري لهم الحاسبة الالكترونية ويدخلهم في دورات لتعليم لغة او كفاءة معينة وهكذا يدخل الاولاد الحياة متفوقون على اقرانهم ثقافة وخبرة ولغة متمرسين بها بينما يخرج الآخرون جهلة متمرسون بتقاليد بالية عشائرية واجتماعية وغيرها. وبسبب الاضطهاد الديني حرم المسيحيون من البعثات والايفادات الآن وفي ظل النظام السابق. ان الاضطهاد الديني للمسيحيين قد يكون سببه دولي وهو رد ٧٨فعل